



كلية الاسراء الجامعة قسم القانون

مادة المالية العامة والتشريع الضريبي

المرحلة الثانية

م د/حمادة خير

المحاضرة الرابعة

ظاهرة تزايد النفقات

كان من النتائج التي ادي اليها تطور دور الدولة من الدولة الحارسة المتدخلة فالمنتجة وتوسع وجوه نشاطها المختلفة الي زيادة مطردة في حجم وتنوع النفقات العامة الي درجة ان عدت الزيادة بمثابة ظاهرة عامة طويلة الاجل انتشرت في مختلف الدول علي اختلاف مستويات تقدمها الاقتصادي وطبيعة الانظمة الاقتصادية والسياسية السائدة فيها ،وقد تباينت وجهات النظر بشأن الاسباب المؤدية الي هذه الظاهرة غير انه يمكن اجمالها بالزيادة في موارد الدولة وزيادة الخدمات العامة والاثار الناشئة من الاضطرابات الاجتماعية والسياسية كالحروب ويمكن تقسيم الاسباب المؤدية الي زيادة النفقات العامة

الي اسباب حقيقية واخري ظاهرية

(أ) اسباب الزيادة الحقيقية للنفقات العامة

- 1-الاسباب الاقتصادية 2-الاسباب الاجتماعية 3-الاسباب السياسية 4-الادارية 5-المالية 6-الحربية

(ب) اسباب الزيادة الظاهرية للنفقات العامة

1- انخفاض قيمة النقود

2- اختلاف الفن المالي

3-توسع مساحة اقليم الدولة

الشرح

اولا : (اسباب الزيادة الحقيقية للنفقات العامة

يقصد بالزيادة الحقيقية في حجم النفقات العامة زيادة المنفعة الحقيقية الناشئة عن هذه النفقات لشخص معين بذاته خلال فترتين زمنييتين مختلفتين بنسبة اقل منها او بدون عبء جديد ،

ويمكن لهذه الزيادة ان تشير الي حجم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال زيادة متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة

وتعزي اهمية الوزن النسبي لكل منها بحسب الظروف والاوزاع ومستوي التطور في كل دولة الا انه يمكن ان تتحلل الي اسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية وادارية ومالية

1-الاسباب الاقتصادية

تعد الاسباب الاقتصادية من اهم الاسباب التي تفسر ظاهرة الزيادة المستمرة في النفقات العامة زيادة الدخل القومي والتوسع في المشروعات العامة ومعالجة التقلبات الاقتصادية حيث تكمن زيادة الدخل القومي من زيادة ما تقتطعه منه الدولة في شكل اعباء عامة حتى وان لم تزد من حجم الضرائب وانواعها واسعارها وتشجع هذه الموارد المتاحة الدولة علي زيادة انفاقها في جميع المجالات ،كما ان التوسع في اقامة المشروعات الاقتصادية يؤدي هو الاخر الي زيادة النفقات العامة ،وتهدف الدولة من تأسيس المشروعات

1- الي الحصول علي موارد الخزانة العام -

2- ا للتعجيل بعملية التنمية الاقتصادية وتطوير التنمية-

3- محاربة الاحتكار

2- الاسباب الاجتماعية

من ابرز النتائج التي افرزتها هجرة السكان من الريف والتركيز في المدن والمراكز الصناعية هي توسع نطاق المدن ،وبالتالي الي زيادة النفقات العامة المخصصة للتعليم والصحة والنقل والمواصلات والماء والكهرباء الخ بسبب ان حاجات سكان المدن اكبر من حاجات سكان الريف ،كما ان عملية التوسع في التعليم قد عزز الوعي الاجتماعي ،فاصبح المواطنون يطالبون الدولة بأداء وظائف لم تعرفها من قبل :مثل التأمين ضد البطالة والمرض والعجز والشيخوخة وغيرها من أسباب عدم القدرة على الكسب، وقد نتج عن منح الدولة لهذه الإعانات وتقديم العديد من الخدمات الاجتماعية زيادة النفقات العامة وبصفة خاصة النفقات التحويلي

3- الاسباب السياسية

من اهم اسباب المبادي التي ادت الي زيادة النفقات العامة هي انتشار المبادئ والنظم الديمقراطية ونمو مسؤولية الدولة وعلاقاتها الخارجية وقد ترتب علي ذلك اهتمام الدولة بالنفقات الاجتماعية محدودة الدخل ومحاولة تقديم الخدمات الضرورية لها ،هذا فضلا عن نظام تعدد الاحزاب السياسية قد دفع الدولة الي زيادة المشروعات الاجتماعية لكسب رضا الناخبين والي الافراط في تعيين الموظفين مكافاة لانصار الحزب الواحد ويترتب علي هذا زيادة النفقات العامة وكذلك فان توسع نطاق التمثيل الدبلوماسي لكثرة عدد الدول التي استقلت وزيادة اهمية ذلك في العصر الحديث ،بالإضافة الي ظهور المنظمات الدولية والاقليمية المتخصصة كما يؤدي تقرير مبدأ مسؤولية الدولة أمام القضاء إلى زيادة الإنفاق الحكومي لمواجهة ما قد يحكم به على الدولة من تعويضات وغيرها

4- الاسباب الادارية

لقد فرض تطور الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية الي زيادة عدد المؤسسات والادارات والمرافق العامة وبالتالي زيادة عدد الموظفين وارتفاع تكاليف تسييرها وبالتالي زيادة النفقات العامة غير ان زيادة عدد الموظفين في ادارات الدولة قد ادي الي تدهور

هذه الادارات وتعقيد جرائعها ،فضلا عن الاسراف والتبذير الذي تتسم به هذه الادارات التي كثيرا ما تضعف اجهزة الرقابة عليها

5- الاسباب المالية

إن سهولة الاقتراض في الوقت الحاضر أدى بالدولة إلى كثرة الالتجاء إلى عقد قروض عامة للحصول على موارد للخزانة العامة مما يسمح للحكومة بزيادة الإنفاق وخاصة على الشؤون العسكرية، وهذا فضلا عما يترتب على خدمة الدين من دفع لأقساطه وفوائده من الزيادة في النفقات

وقد تضاعفت هذه الصعوبات نتيجة لجوء الدولة الي اصدار سندات ذات فئات مختلفة لتشجيع الافراد علي الاكتتاب بها وتغطية قيمة قروضها بشروط مناسبة وبخاصة اذا منحت الدولة المكتتبين مزايا اعفاء من الفوائد والضرائب ،وقد تلجأ الدولة الي القرض الاجباري اذا اصبح القرض الاختياري لا يلبي احتياجاتها من الاموال اللازمة لتغطية النفقات المتزايدة ،الا ان الحذر من اللجوء الي القرض العام مصدره انه يؤدي الي زيادة نفقات خدمته وبالتالي زيادة النفقات العامة ولان السلطة العامة سوف تستسهل هذا المصدر كونه اقل كلفة سياسية مما هو عليه في حالة اصدار تشريع ضريبي وان كانت القروض تصدر بموجب قانون ،فان قانونها يكون عادة اقل اثاره بالنسبة للسلطة التشريعية والبرلمانات مما هو عليه بالنسبة للتشريعات الضريبية

6- الاسباب الحربية

تحتل الاسباب الحربية اهمية خاصة في الوقت الحاضر بالنظر الي توسع نطاق الحروب والاستعداد لها وما ينشأ عن ذلك من زيادة في الانفاق العسكري في وقت السلم والحرب ،وقد اكد هذه الحقيقة الحربيان العالمتين والظروف الراهنة الناشئة عن التوتر الدولي في جميع انحاء العالم ،وتتفاوت الزيادة في النفقات العامة اللازمة للحرب او تسوية اثارها بين الدول حسب ظروف كل دولة ومركزها السياسي والاقتصادي في الصراع الدولي

ثانيا :الزيادة الظاهرية للنفقات العامة

ترجع الاسباب التي تؤدي الي زيادة النفقات العامة بهذا المعني الي

1- انخفاض قيمة النقود

يقصد بانخفاض قيمة النقود بوجه عام –هبوط القوة الشرائية لوحدة النقد من السلع والخدمات وهذا يعود الي ارتفاع المستوي العام للأسعار (او سببا له) والملاحظ – بصفة عامة ان قيمة النقود اخذة في الانخفاض بصورة مستمرة مع الزمن في معظم الدول ،اما انخفاض قيمة النقود علي مستوي الزيادة في النفقات العامة فتكون ظاهرة في جزء منها حيث يتوقف هذا الجزء علي مدي الانخفاض نفسه اي ان الزيادة في النفقات العامة قد تعزي الي ارتفاع الاسعار لا الي زيادة حجم السلع والخدمات التي تم شراؤها او انتاجها بالنفقات العامة وبالتالي زيادة الدخل الحقيقية التي وزعتها هذه النفقات

2- اختلاف الفن المالي

قد تعزي الزيادة في النفقات العامة الي التغير في الفن المالي وتغير طريقة الحسابات المالية ،حيث من المعلوم ان اعداد الموازنة العامة ومن خلال قاعدة الشمول لا يعتمد فكرة الموازنة الصافية التي تقوم اساسا علي قاعدة تخصيص الإيرادات العامة ،اي تقوم بعض المؤسسات بأجراء مقاصة في موازنتها ،بحيث تطرح نفقاتها من الإيرادات التي ستقوم بتحصيلها وعندئذ لا يظهر في موازنتها سوي فائض الإيرادات علي النفقات وقد كانت هذه الفكرة (الموازنة الصافية)متبعة سابقا

3- توسع مساحة اقليم الدولة او زيادة عدد سكانها

يثور التساؤل هل ان النفقات العامة التي تفرضها زيادة المساحة او عدد السكان تؤدي الي منافع فعلية للإقليم الاصلي للدولة او للسكان الاصليين ولاشك انه تأثر متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة زيادة تكون الزيادة حقيقية اما اذا زاد حجم الانفاق العام في موازنة دولة ما لمجرد مواجهة التوسع في اراضيها او زيادة عدد السكان دون ان يمس الاقليم الاصلي او السكان الاصليين زيادة في الخدمات فتمثل هذه الزيادة في الانفاق زيادة ظاهرية بسبب ان زيادة النفقات العامة لا تعزي الي التوسع في تقديم الخدمات العامة او تحسين مستوياتها وانما الي التوسع في الخدمات نفسها بسبب المساحة الجديدة التي اضيفت الي الدولة او لتلبية احتياجات السكان المتزايدة من تلك الخدمات مما يفرض الحاجة الي زيادة الانفاق العام كاحتلال دولة دولة اخري او استرداد دولة لجزء من ارضها

الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

لدراسة الآثار الاقتصادية للنفقات العامة أهمية كبيرة لأي دولة لأن إهمال هذا النوع من الدراسة سيؤدي إلى فشل الدولة في تحقيق أهداف المجتمع المتوخاة من الانفاق العام وبالتالي عجز المسؤولين عن تدابير شؤون الاقتصاد العام عن أداء واجباتهم الأساسية في توجيه هذا الانفاق في المجال الذي يحقق أكبر منفعة جماعية ممكنة وتحدد هذه الدراسة بالآثار المباشرة فقط

ونتحدث عن الآثار الاقتصادية من خلال تأثيره على كل من

أولاً : الانتاج القومي ثانياً علي الاستهلاك القومي

أولاً : الانتاج القومي

نتناول فيه

1- النفقات الانتاجية -2- النفقات الاجتماعية – النفقات العسكرية

1- النفقات الانتاجية

من خلال تحول دور الدولة من دولة حارسة إلى دولة منتجة ومتداخلة تتولي الدولة تنفيذ هذه النفقات بصورة مباشرة من خلال قيامها بالإنتاج (دولة منتجة) وتقدم بعض الإعانات إلى المشروعات العامة أو الخاصة لتحقيق هدف اقتصادي معين تساهم في إنتاج السلع والخدمات بقصد إشباع الحاجات الاستهلاكية العامة وتقوم بإنتاج رؤوس الأموال العينية المعدة للاستثمار (الآلات ومكينات) وبالتالي هذه النفقات الانتاجية من شأنها أن تساهم في زيادة الدخل القومي ورفع الكفاءة الانتاجية للاقتصاد القومي

لماذا تقوم الدولة بمساعدة القطاع الخاص ؟

لأنه في كثير من الأوقات لا تستطيع الدولة أن تلبي إشباع حاجات الأفراد بما تقوم به من إنتاج وبالتالي مصلحتها أن يبقي القطاع الخاص للمساعدة في تلبية وإشباع حاجات الأفراد بما يحتاجونه لذلك هي تمد يد العون للقطاع الخاص

يمكن التمييز بين نوعين من الآثار التي تسببها الإعانات الاقتصادية للمشروعات الخاصة

1- إعانات تقدمها الدولة لغرض تغطية عجز نشأ عن نشاط المشروع

وتريد الدولة تشجيع هذا النشاط وتأخذ الاعانة هنا صورة اعانة سلبية مثل انشاء فراغ ضريبي حول هذا النشاط الذي من شأنه ان يجذب رؤوس الاموال الاخرى

2- او اعانة ايجابية

تؤمن للمشروع الحد الأدنى لا سعار منتجات المشروع حيث يحقق للمنظمين ربحا معقولا وتكون هذه الإعانة ايجابية ايضا اذا كان القصد منها تغطية عجز المشروع الاقتصادي بنشاط اقتصادي معين

2- النفقات الاجتماعية

قد تأخذ هذه النفقات صورة صرفه في صورة تحويلات نقدية صرفه (مثل اعانات الغلاء – البطالة وغيرها) او عينية في شكل سلع وخدمات سلع تموينية او خدمات اشاء مساكن لمحدود الدخل وفي كلتا الحالتين فانها تؤثر علي الانتاج القومي

فعند اتجاه الافراد الي الانفاق علي الاستهلاك يزداد الطلب علي هذه السلع فيزداد انتاجها وعندما تأخذ النفقات شكل مساعدات عينية تعطيها الدول الاولوية وتري انها تحقق اهدافها الاجتماعية والاقتصادية فعند تدخلها في قطاع الانشاء وانشاء مباني لمحدودي الدخل تعمل علي زيادة الطلب من شراء ادوات البناء فيزيد الانتاج في قطاع التشييد بالإضافة ايضا انها تمنع جشع التجار في العقارات

3- النفقات العسكرية

للفنقات العسكرية اثاران

اولا: الاثار الانكماشية

1-تتسبب النفقات العسكرية في الاثار الانكماشية عندما تقوم الدولة بتمويل بعض عناصر الانتاج من قطاع الانتاج المدني المخصص لإشباع الحاجات الخاصة الي العمليات العسكرية وعندما يتقلص حجم الانتاج العادي للأفراد ويفضي الي العمليات العسكرية وعندئذ يتقلص حجم الانتاج العادي ويفضي الي التقليل من الاستهلاك الخاص

2-تؤدي النفقات العسكرية بما فيها الاستهلاك الحربي الي منافسة الانتاج والاستهلاك الفرديين بصورة غير متكافئة مما يؤدي الي ارتفاع اسعار عناصر الانتاج وبالتالي تخفيض الاستهلاك الكلي للمجتمع وتشتد خطورته كلما ذات نسبة الانفاق في الدخل القومي

ثانيا :الاثار التوسيعية

قد تتسبب النفقات العسكرية في الاثار التوسيعية في حجم الانتاج القومي اذا استخدمت الدولة هذه النفقات في تأسيس صناعات معينة او منشآت حيوية المطارات الموانئ ،الطرق ،القناطر ،السدود التي يستفيد منها الاقتصاد في الانتاج المدني خلال فترة ما بعد الحرب وقبل انتهاء الحرب اذا كانت فائضة عن حاجة الانتاج الحربي ومن المعلوم ان المجال العسكري يعد افضا مجال تطبيقي للبحوث الجديدة لذلك تخصص نسبة كبيرة للأنفاق علي البحث العلمي لغرض التطوير في مجال البحوث العسكرية يمكن الاستفادة ايضا من هذا واستخدام المعامل وغيرها لأغراض مدنية

ثانيا : الاثار المرتبطة بالاستهلاك

إذا كان للنفقات العامة اثار مباشرة علي الانتاج القومي فان لها اثار مباشرة علي الاستهلاك القومي ايضا تنقسم الي

اولا : اثارها علي

الانفاق الحكومي الاجور والمرتبات

الانفاق الحكومي

يتضح اثر هذه النفقات علي زيادة الاستهلاك من خلال ما تقوم به الدول وهي بصدد اشباع الحاجات العامة من انفاق قد يتخذ شكل سلع وخدمات او مهمات تحتاجها الدولة وهي بصدد القيام بأداء الوظيفية العامة او لأعمال المرافق والمشروعات العامة لكن هذه النفقات لا تؤثر علي حجم الاستهلاك الكلي

الانفاق علي الاجور والمرتبات

تظهر اثار هذه النفقات عندما تخصص الدولة جزء من النفقات العامة للمرتبات والاجور بصورة معاشات لموظفيها وعمالها (لمن هم في الخدمة او لمن تركها –المتقاعدين) ويتجه

الجزء الأكبر من هذه الدخول نحو اشباع الحاجات الاستهلاكية الخاصة من السلع والخدمات فتساهم في زيادة الانتاج الكلي وبالتالي تؤدي الي زيادة الاستهلاك الذي يؤدي بدوره الي زيادة الانتاج



تابع المخطط البياني

A blue four-way arrow pointing up, down, left, and right. The arrow is composed of four distinct arrowheads meeting at a central point, forming a cross shape. The color is a solid blue, and the arrowheads are clearly defined with a slight shadow or gradient effect.

انفاق علي الاشخاص اجور ومرتبات

النفقات الانتاجية الاجتماعية العسكرية

نقدية عينية انكماشية

على القطاع العام على القطاع الخاص

علي القطاع العام علي القطاع الخاص

ظاهرة زيادة النفقات العامة

الزيادة الظاهرية للنفقات العامة

الزيادة الحقيقية للنفقات

انخفاض قيمة النقود

اختلاف الفن المالي

توسع مساحة اقليم الدولة

اسباب اقتصادية

اسباب اجتماعية

اسباب سياسية

اسباب ادارية

اسباب مالية

اسباب حربية